الميثاق

لسان حال المؤتمر الشعبي العام

رؤية

■ قطعنا خطوات مهمة لتعزيز استقلالية القضاء، وانشاء هيئة مكافحة الفساد، وانشاء لجنة عليا للمزايدات والمناقصات، وكانت تلك من الأهداف الرئيسية التي تضمنها البرنامج الانتخابي.. والبقية في طريقها للتنفيذ سواءً توسيع صلاحيات السلطة المحلية وانشاء حكم محلي وانشاء غرفتين لمجلس النواب والشورى.

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية- رئيس المؤتمر الشعبي العام

باجمال يشارك في أعمال المؤتمر الوطني المصري

«الميثاق»-متابعات:

□ يواصل الاستاذ عبدالقادر باجمال المستشار السياسي لرئيس الجمهورية -الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام في زيارة عمل يسلم خلالها رسالة من فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الى أخيه محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية..

هذا ويشارك الأمين العام في أعمال المؤتمر العام التاسع للحزب الوطني المصري الذي افتتح أعماله الرئيس مبارك السبت الماضي.. حيث سيجرى على هامش انعقاد المؤتمر العام مباحثات مع قيادات في الحزب الوطني بهدف تفعيل العلاقات بين التنظيمين ويعزز من عملية التعاون وتبادل الخبرات في الجوانب التنظيمية والتدريبية والتثقيفية.

واعتبر باجمال مشاركته في أعمال المؤتمر العام للوطني المصري فرصة ثمينة للوقوف أمام تجربة الحزب الوطني وتطلعاته المستقبلية.

الأحزاب الممثلة برلمانيا تستأنف الحوار في عدن

عقدت الأحزاب الممثلة في مجلس النواب في بلادنا جلسة حوار تمهيدية لأول مرة بحضور الفريق القانوني برئاسة الدكتور عبدالوهاب محمود أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي المعارض ،وبحضور سلطان البركاني الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام، وعبدالوهاب الانسي الأمين العام لحزب التجمع اليمني للإصلاح المعارض ، والدكتور ابوبكر باذيب الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني المعارض ،وعلي اليزيدي نائب الأمين العام ،ومحمد مسعد الرداعي الامين العام المساعد للتنظيم الوحدوي الناصري المعارض.

وكان الفريق القانوني التابع للأحزاب المتحاورة استمع خلال جلسة أمس إلى نتائج اللقاءات التشاورية التي أجراها أمناء عموم الأحزاب خلال الأيام الماضية وما تم بحثه من قبل الفريق القانوني قبل انعقاد جلساته.

هذا ومن المقرر أن تستأنف الأحزاب عقد اجتماعاتها يوم غد الاثنين .

حضر الجلسة الدكتور عدنان الجفري عن لجنة شؤون الاحزاب السياسية ،وعن المؤتمر الشعبي العام ياسر العواضي عضو اللجنة العامة،والدكتور احمد عبيد بن دغر عضو اللجنة العامة ، والدكتور رشاد الرصاص ،وعن الإصلاح،سعيد شمسان،و إبراهيم الحائر رئيس المكتب الانتخابي بالإصلاح وحزام المريسي ، ومحمد صالح علي والدكتور محمد المخلافي عن الحزب الاشتراكي اليمني ومحمد يحيى الصبري رئيس الدائرة السياسية والدكتور عبدالرشيد عبدالحافظ عن التنظيم الناصري ، ،ومحمد سعيد احمد الرويس عن حزب البعث العربي الاشتراكي.

هيئة الرقابة تستأنف النزول الميداني إلى الفروع

□ استأنفت هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي برنامج النزول الميداني الى فروع المؤتمر بالمحافظات بعد توقف البرنامج خلال شهر رمضان، وتواصل اللجان الميدانية اعمالها في المحافظات الخمس المتبقية لتقييم نشاط الفروع وفحص ومراجعة نفقاتها المالية.

وتوقع رئيس الهيئة يحيى الشامي في تصريح لـ«الميثاق» استكمال اعمال اللجان خلال الشهر الجاري ورفع التقرير النهائي عن نشاط كافة فروع المؤتمر بالمحافظات والمديريات مطلع الشهر القادم.

وكانت اللجنة المكلفة بالنزول الى محافظة ذمار قد اطلعت على سير الأنشطة بفرع المحافظة وعقدت اجتماعاً تنظيمياً برئاسة الأخوين عبدالحميد الصيح وبشير العماد وأقرت تكليف لجنة من الدائرة التنظيمية لدراسة الوثائق الخاصة باستكمال الاجراءات لاعادة الانتخابات في الدائرتين «٢٠٠، ٢٠١» بمديرية الحداء.

قيادات مؤتمرية تشيد بنجاحات مؤسسة الميثاق

□ أكد عدد من قيادات المؤتمر الشعبي العام أن الضجة التي أثيرت حول مؤسسة الميثاق للطباعة تستهدف تشويه صورة المؤتمر من خلال الحملة الموجهة ضد المؤسسة.

وقال الدكتور عبدالكريم الإرياني -نائب رئيس المؤتمر لـ«الميثاق»: إن المؤسسة اعتمدت على نفسها في تمويل انشطتها وشراء أصولها ولم تحصل على أي دعم أو تسهيلات من المؤتمر.

ومن جانبه قال الشيخ سلطان البركاني -الأمين العام المساعد لقطاع الاعلام: إن الحملة ضد المؤسسة لم يكن لها ما يبررها فالمؤسسة لها مجلس ادارة وحسابات منتظمة ويتم الاعلان عن حساباتها بشكل منتظم وعبر عن أسفه لخروج بعض الصحف عن مقتضيات الأمانة المهنية.

ووصف رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي يحيى الشامي مؤسسة الميثاق بأنها إحدى أهم الاستثمارات الناجحة والمربحة للمؤتمر مؤكداً أن وضعها المالي والاداري مطمئن.. كما وصف الدكتور منصور ياسين عضو هيئة الرقابة التنظيمية مؤسسة الميثاق بأنها قاعدة اقتصادية واعدة تعرضت لظلم كبير من داخل المؤتمر، مطالباً بحمايتها من التخريب واعتبر أي مساس بها تخريب اقتصادي للبلاد.

سالم صالح لـ« الميثاق »:

مبادرة الرئيس شجاعة للغاية ونخشى من الالتفاف عليها

□ قال الاستاذ سالم صالح محمد مستشار رئيس الجمهورية رئيس لجنة تقويم ومعالجة الظواهر السلبية أن مبادرة الرئيس علي عبدالله صالح لتطوير النظام السياسي في البلاد شجاعة للغاية خاصة اذا ما أخذت كمنظومة كاملة دون تجزئة ودون التفاف من قبل من لا يرد لها النجاح.

وأوضح الاستاذ سالم صالح محمد أن اللجنة تتابع العديد من القضايا وتعتزم ايجاد حلول لها وبالذات إنهاء آثار حرب ١٩٩٤م، وما تبقى من صراعات وكذلك النظر بقضايا الاستقرار والاستثمار والتنمية والسلام والأمن والأمان، مشيراً الى أن هذه القضايا تتقاطع مع الحوار القائم بين الأحزاب.

مؤكداً أن الحوار سيظل هو سيد الموقف ولا يعلو عليه أي موقف آخر، ودعا الجميع الى رفع سقف الحوار من أجل الوصول الى نتائج ملموسة ينتظرها الناس وتتطلع اليها كل فئات الشعب.

□ تفاصيل ص٣ .

فيما عبر رئيس القطاع عن أسفه من المماطلة

هيئة مكافحة الفساد تمهل ١٨ وزيراً أسبوعاً لتقديم إقراراتهم بالذمة المالية

□ صنعاء-«الميثاق»:

□ أمهلت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيس الوزراء واعضاء مجلس الوزراء ونوابهم نهاية الأسبوع المقبل كآخر موعد لتقديم اقراراتهم بالذمة المالية الى الهيئة.

وفي تصريح لـ«الميثاق» أكد الأخ محمد المطري -رئيس قطاع الذمة المالية في الهيئة أن ١٤ وزيراً فقط قدم للهيئة اقراراً بالذمة المالية حتى أمس الاحد، فيما لايزال هناك ١٨ وزيراً لم يقدموا اقرارهم بذمتهم المالية، واضاف ان فترة الثلاثين يوماً الممنوحة لموظفي الدولة المشمولين بالمرحلة الأولى من خطة الهيئة لتعبئة استمارة اقرار بالذمة المالية تنتهي نهاية هذا الاسبوع، إلاّ أنه نظراً لعطلة العيد اضطرت الهيئة تمديد الفترة الى نهاية الاسبوع المقبل.

واشار المطري الى أن الهيئة كانت قد وجهت أواخر سبتمبر الماضي مذكرة واستمارة الذمة المالية لرئيس واعضاء مجلس الوزراء، ومن شملتهم الخطة من نواب الوزراء ووكلاء الوزارات ومساعديهم ورؤساء الدوائر ومديري عموم الادارة العامة ومديري الشئون المالية والحسابات والعاملين في مجالات المناقصات والمزايدات والمشتريات والمخازن والايرادات.

وعبر رئيس قطاع الذمة المالية عن أسفه لتباطؤ بعض الوزراء في تقديم اقراراتهم بالذمة المالية، مؤكداً أن الوزراء الذين كانوا متحمسين لتقديم اقراراتهم المالية هم الذين يماطلون ولم يقدموها حتى الآن.

كشف عن مشروع بناء مساكن لذوي الدخل المحدود:

دويد: إزالة ١٢٠٠ اعتداء على الأراضي في عدن

□ «الميثاق»-خاص:

□ قال رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني يحيى دويد أن اللجان الميدانية المكلفة بحل مشاكل الأراضي في محافظة عدن قامت بإزالة الاعتداءات عن ١٢٠٠ قطعة أرض وتسليمها مباشرة لأصحابها وفقاً للنظم واللوائح، وكانت تلك الأراضي قد صرفت لهم في وقت سابق ولم يتمكنوا من حيازتها نتيجة اعتداء آخرين عليها.

وأشار دويد الى أن اللجان الميدانية باشرت أعمالها السبت الماضي وستواصل عملها لحين الانتهاء من حل كافة المشاكل، متوقعاً انتهاء اعمال اللجان خلال شهر.

وأوضح رئيس الهيئة في تصريح لـ«الميثاق» أن اجمالي المستفيدين من الأراضي التي تم تخصيصها للجمعيات التعاونية بلغ ٤٢ ألف مستفيد، تم تسليمهم عقود الملكية، مشيراً الى أن هناك فرقاً فنية تواصل أعمالها في تخطيط الأراضي للجمعيات المتأخرة التي لم تخصص لها أراضي في الفترة الماضية وعددها ١٦ جمعية وسيتم استكمال اعمال التخطيط خلال ثلاثة أسابيع، مشيراً الى أن الجمعيات المتبقية خصص لها ٨ آلاف قطعة أرض.

وكشف رئيس هيئة الأراضي عن مشروع لتخصيص أراض لبناء مساكن لذوي الدخل المحدود تنفيذاً للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية سيعلن عن تفاصيلها الأسبوع القادم.

آلاف المواطنين في عدن يتسلمون عقود الملكية لأراضيهم

□ عبّر آلاف من مواطني محافظة عدن من ملاك الأراضي عن عظيم ابتهاجهم وفرحتهم الكبرى التي رقصت لها قلوبهم واحتفلت بها أسرهم نتيجة لاستلامهم عقود الملكية للأراضي المملوكة لهم بموجب الوثائق القانونية والشرعية المستندة الى واقع ما كان يسمى سجل «مشيخة العقارات».

وفي أجواء لم يستطع فيها المواطنون اخفاء ابتساماتهم وتبادل التهاني فيما بينهم بعد معاناة طويلة من أضرار التأميم ابان النظام الشمولي في جنوب الوطن قبل الوحدة المباركة.. هذا وقد ثمن المواطنون الجهود المخلصة والصادقة للقيادة السياسية ممثلة بالأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي حسب وصفهم لولا تصميمه في معالجة مشكلة الأراضي وحلها لما نعموا بهذه الفرصة والسعادة بعد الضيم الذي لحق بهم جاء ذلك على اثر قيام لجنة معالجة قضايا الأراضي السبت الماضي وبحضور قيادات السلطة المحلية بالمحافظة بإعلان اسماء الملاك الشرعيين للأراضي وتسليمهم العقود في حفل رسمي وجماهيري في قاعة الاجتماعات الكبرى في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن.

التفاصل صـ« ٩»

أكثر من ٣٦٨ مليارا إعفاءات جمركية العام الماضي

□ كشف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن أن قيمة الواردات المعفاة من الجمارك وتحت نظام السماح المؤقت بلغت حوالي ٣٦٨,٦ مليار ريال، وذلك خلال العام الماضي ٢٠٠٦م.. مما يشير إلى التوسع في منح الإعفاءات الجمركية من سنة إلى أخرى سواءً فيما يتعلق بالشركات النفطية أو مقاولي الباطن أو الإعفاءات الخاصة بالمشاريع الحكومية والاستثمارية.

وأكد بيان الرقابة السنوي عن الحسابات الختامية لنتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة بشقيها المركزي والمحلي للعام المالي ٢٠٠٦ المقدم إلى مجلس النواب، أن هذه الزيادة في الاعفاءات صاحبها غياب الحد الأدنى من إجراءات الرقابة على نحو يسمح بالمغالاة في تحديد الاحتياجات وبالتصرف في السلع المعفاة بعيداً عن الأغراض المخصصة لها في ظل غياب قاعدة بيانات تسمح بتحقيق قدر ملائم من الرقابة على تلك الإعفاءات.

وأفاد تقرير الرقابة والمحاسبة الذي حصلت عليه "الميثاق" بأن الإيرادات الضريبية والبالغة ٢٨٩,٦ مليار ريال في عام ٢٠٠٦ لا زالت دون المعدلات المستهدفة حيث تمثل حوالي ١٩٪ فقط من إجمالي الإيرادات العامة، وهي نسبة متواضعة بالمقارنة مع الدول الإقليمية حيث تتراوح نسبة الإيرادات الضريبية فيها بين ٨٧٪ في تونس و٧٤٪ في لبنان و٦٧٪ في مصر و٦٥٪ في الأردن و٥٥٪ في السودان. وأشار التقرير إلى "حجم الخلل والقصور الذي يشوب أداء المصالح الإيرادية ودورها المحدود ليس فقط في تنمية الموارد الضريبية، وإنما أيضاً وبشكل أساسي في توفير قدر ملائم من الاستقرار المالي يسمح باستيعاب آي متغيرات سلبية في الإيرادات النفطية".

من جهة ثانية كشف التقرير عن أن ما أمكن حصره من المشاريع المتعثرة منذ عدة سنوات وحتى نهاية عام ٢٠٠٦ بلغ ٥٠٨ مشاريع بإجمالي كلفة تعاقدية حوالي ٧٠,٣ مليار ريال تشمل العديد من الوحدات.

وأوضح أن من بين تلك المشاريع المتعثرة ١٢٥ مشروعاً لوزارة الأشغال العامة والطرق صرف عليها حوالي ١١,٧ مليار ريال، و٩٤ مشروعاً لوزارة التربية والتعليم صرف عليها حوالي ٧٢٨ مليون ريال، و٤٣ مشروعاً لوزارة الصحة العامة والسكان صرف عليها حوالي ٥٧٧ مليون ريال، و٣٠ مشروعاً لوزارة الإدارة المحلية صرف عليها حوالي ٢,٨ مليار ريال.

وبين التقرير أن وجود العديد من الاختلالات الإدارية التي تصاحب استخدام الموارد المالية المخصصة للإنفاق الاستثماري تعد من الاسباب التي تقف وراء تعثر وبطء في تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية في العديد من الوزارات والوحدات الحكومية وبشكل لا يسمح بالاستفادة من العوائد والمزايا الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتنفيذ تلك المشاريع، ويحد من معدلات نمو القطاعات الاقتصادية وهو ما يؤدي إلى إهدار الموارد رغم محدوديتها وارتفاع كلفة التنفيذ عند إعادة تأهيل تلك المشاريع.

اليمن ضمن ست دول لتنفيذ برنامج إقليمي لتمكين المرأة

صنعاء-جمال مجاهد:

□ اختيرت اليمن ضمن ست دول عربية لتنفيذ برنامج اقليمي لمساواة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة، يتواءم مع خطط وتوجهات الدولة.

وكشف مسئول حكومي رفيع لـ«الميثاق» عن أن المدير الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لمنطقة الدول العربية الأخت أمة العليم السوسوة كلفت خبيرتين بزيارة اليمن للتخطيط لبرنامج اقليمي لمساواة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة، وكذلك وضح خطة تنفيذية للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١١م.

وقال المسئول إن البرنامج الاقليمي سيتبنى التوصيات التي خرج بها تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٥م الذي تم تدشينه في صنعاء في ديسمبر من العام الماضي، ويشمل البرنامج ست دول هي اليمن ومصر والكويت والمغرب والسودان ولبنان.

وتخطط الحكومة لتمكين المرأة اقتصادياً من خلال زيادة مشاركتها في النشاط الاقتصادي بمعدل نمو سنوي ٥٪، وخفض نسبة النساء الفقيرات الى النصف بحلول العام ٢٠١٠م وزيادة مشاركة المرأة العاملة بمعدل نمو سنوي ٨٪ في قطاعي التعليم والصحة و٤٪ في قطاع الصناعة في نفس الفترة.

كما تسعى الى توسيع المشاركة السياسية للمرأة وفي مراكز صنع القرار وذلك من خلال رفع معدل مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية والبرلمانية بنسبة ١٥٪ كمرشحة و٤٥٪ كناخبة، وزيادة مشاركتها في الوظائف الحكومية بمعدل نمو سنوي ٥٪ وفي العمل الدبلوماسي بنسبة ٥٪ حتى عام ٢٠١٠م، بالاضافة الى رفع نسبة مشاركة المرأة العاملة في جهاز الشرطة والأمن الى ٥٪ من اجمالي العاملين، ومضاعفة نسبة تواجد النساء في المواقع القيادية المعنية بتنفيذ القوانين وتحقيق العدالة وتتطلع الحكومة الى تعزيز البناء التشريعي والقانوني عبر تعديل ٢٧ نص قانوني من القوانين النافذة الخاصة بقضايا المرأة وازالة التمييز، وتفعيل اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة.